

# على أيّ أساسٍ نتعايش؟!

28/4/2002

موقع الإسلام اليوم

بسم الله الرحمن الرحيم  
تداول المثقفون - مؤخراً - الورقة التي أعدها مركز القيم بالولايات المتحدة الأمريكية، ووقّع عليها ستون مفكراً أمريكياً وجعلوا عنوانها "على أي

أساس نقاتل"، وكانت تتمحور حول قضايا عدة، من أهمها: وصف أخلاقيات الحرب الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب، ودعوة المسلمين للوقوف

معهم، وتبني القيم الأمريكية، وحرب ما وصفوه بالتطرف الإسلامي.

ونحن نرحب بالحوار والمراجعة فالحوار - من حيث المبدأ - خطوة نبيلة لإعادة طرح الأسس الأخلاقية، والتداول حولها؛ من أجل إقامة علاقات أكثر

عدلاً وإنصافاً بين الأمم والشعوب، ومن هذا المنطلق نقدم نحن الموقعين هذه الورقة من أرض الحرمين ومهد الإسلام (المملكة العربية السعودية) وجهة

نظر بديلة متطلعين لتأسيس أجواء تفاهم مشترك تتبناها الحكومات والمؤسسات.

أولاً : الحوار

لدينا قناعة راسخة أن على أهل العلم والفكر أن يتمتعوا برؤية بعيدة وعميقة ، لا تسمح لهم بالجري وراء خيارات يصنعها أفراد، أو دوائر واقعة تحت

ضغط واقع لا يراعي الأخلاق ولا الحقوق، وقد تقود المجتمعات إلى دوامة القلق والحرمان والصراع اللإنساني.

إن لغة الحوار هي لغة القوة، ومن الخطأ أن نجعل القوة هي لغة الحوار لأن من شأن ذلك أن يسمح لقوى الصراع أن تمارس دوراً معقداً في المستقبل.

وفي مثل هذا المفصل المهم من التاريخ فإننا ندعو المفكرين الأحرار إلى حوار جاد يحقق الفهم الأفضل للفريقين، وبنأى بشعوبنا عن دائرة التطاحن

والصراع، وبمهد لمستقبل أفضل لأجيالنا التي تنتظر منا الكثير.

يفترض أن ندعو جميعاً لمشروع حوار نقدمه لعالمنا تحت مظلة العدل والأخلاق والحقوق، مبشرين العالم بمشروع يصنع الخير والأمن له .

وبقدر ما إن الحوار ضروري ومؤثر فإن الاحترام والوضوح والصراحة والموضوعية من ضروريات نجاحه، فالحوار إنما يتأسس على الاحترام

والوضوح والمصارحة وأن يكون لدى أطرافه القابلية للنقد والمراجعة والبعد عن التشنج.

ولذا نقول وبكل صراحة ووضوح إن كل قضية يطرحها الغرب فلدينا القدرة على فتح حوار ناصح حولها، مدركين أن مجموعة من المفاهيم في الأخلاق

والحقوق والقضايا المعرفية هي قاسم مشترك مع الغرب ومؤهلة للتطوير الذي يصنع الأفضل لنا جميعاً. وهذا يعني أننا نملك أهدافاً مشتركة، إلا أننا ننفردها.

كما تنفردون بأولويات مختلفة هي من مرتكزات السيادة وأولوياتنا الحضارية .

ثانياً: قيم نؤمن بها وأسس نهدي بها:

ثمة مجموعة من المبادئ والأخلاقيات الأساسية التي تحكم علاقاتنا مع الأمم الأخرى، ولقد أرساها رسول الإسلام محمد - صلى الله عليه وسلم - قبل

أربعة عشر قرناً قبل أن توجد منظمات حقوق الإنسان أو هيئة الأمم المتحدة ومواثيقها الدولية، منها:

1- الإنسان من حيث هو كينونته مخلوق مكرم ، فلا يجوز أن يعتدى عليه مهما كان لونه أو عرقه أو دينه، قال الله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (الإسراء: 70).

2- تحريم قتل النفس الإنسانية بغير حق. وقتل نفس واحدة ظلماً عند الله كقتل الناس جميعاً، وحماية نفس واحدة من القتل كإحياء الناس جميعاً، وجاء في

الفرآن " ( أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (المائدة: 32).

3- لا يجوز إكراه أحد في دينه، قال الله تعالى: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) (البقرة: 256)، بل إن الإسلام نفسه لا يصح مع الإكراه.

4- إقامة العلاقات الإنسانية على الأخلاق الكريمة أساس في رسالة الإسلام، وهكذا كل أنبياء الله، يقول النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - : " إنما بعثت

لأتمم مكارم الأخلاق "ويقول الله تعالى : ( لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ

لِلنَّاسِ) (الحديد: 25)، ولهذا فإن أساس العلاقات بين المسلمين وغيرهم في الأصل هو العدل والإحسان والبر، وهذا من القسط الذي يحبه الله وأمرنا به،

قال الله تعالى : ( لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (المتحنة: 8)

5- كل مافي الأرض من خيرات ظاهرة وباطنة إنما خلقت من أجل الإنسان : "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً" وهي إنما خلقت له ليكون استثماره لها في حدود الحق والعدل والإصلاح. وعليه فإن الإفساد في الأرض كالعدوان على الغير من الشعوب المستضعفة ومنازعتها في ثرواتها وخيراتها

الخاصة التي تملكها أو تلويث البيئة ، من الفساد الذي لا يحبه الله، قال الله تعالى في كتابه : (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَهُلِكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ

وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْقَسَادَ) (البقرة: 205) ، وقال : " ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف: 56)

6- المسؤولية في الجنايات الخاصة فردية، فلا أحد يؤخذ بجريرة غيره، قال الله تعالى: (ولا تزرُ وازرُهُ وَزَرَ أُخْرَى) (فاطر: الآية 18).

7- العدل بين الناس حق لهم والظلم محرم فيما بينهم مهما كانت أديانهم أو ألوانهم أو قومياتهم ، قال الله تعالى: "وإذا قُلتُم فاعدلو ولو كان ذا قُربى" (الأنعام

:152).

8- الحوار والدعوة بالحسنى (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (النحل: 125)

هذه الأسس هي ما نؤمن به، وأمرنا به ديننا، وتعلمناه من نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -، وهي تتفق - بقدر مشترك - مع بعض الأسس

التي أوردها المثقفون الأمريكيون في بيانهم، ونرى أن هذا الاتفاق يشكل أرضية جيدة للحوار لما فيه خير البشرية.

ثالثاً: أحداث سبتمبر وتداعياته:

ليس من العقلانية في شيء أن تتحول أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى سلطة لممارسة التصنيف للمفاهيم والحضارات والتجمعات القائمة ، إن كثيرين

في العالم الإسلامي وغيره لم تكن هذه الهجمات في سبتمبر محل ترحيب وحفاوة عندهم، لجملة من الأسباب القيمية والمبدئية والمصلحية والأخلاقية التي

تعلمناها من الإسلام.

لكننا في الوقت نفسه نستغرب هذا الاستنتاج السريع حول دوافع المنفذين، واختزال ذلك في محاربة المجتمع الأمريكي وقيمه البشرية العالمية. فبدون الدخول

في تفاصيل ذلك والجِدَلِ حوله نرى أن من حقنا ومن حق كل محايد منصف بل من حق كل أمريكي أن يتساءل لماذا لم يختار المنفذون بلداً آخر غير

الولايات المتحدة ممن يتبنى نفس القيم الغربية؟ بل لماذا لم يتوجه هؤلاء إلى دول ومجتمعات أخرى تدين بالوثنية في آسيا وأفريقيا هي أولى بالحرب لو

كان دافعهم هو محاربة من يختلف معهم في القيم؟. و تعاليم الإسلام تصف النصارى بأنهم أقرب للمسلمين من غيرهم، والتاريخ يذكر أن نبي الإسلام محمد

- صلى الله عليه وسلم - أرسل مجموعة من أصحابه في سنوات الإسلام الأولى إلى أحد الملوك المسيحيين في الحبشة ؛ لأنه يتميز برعاية الحقوق

الخاصة، وأن النبي محمداً -صلى الله عليه وسلم- كتب كتاباً لملك المسيحيين الرومان، وملك المسيحيين الأقباط ولقي الكتابان حفاوة بالغة. وقد أخبر

القرآن الكريم بأن المسيحيين هم الأفضل في أخلاقيات التعامل من بين كل المجموعات الدينية المخالفة للإسلام في قوله: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ

آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى..) (المائدة: من الآية 82)

لماذا نفترض تجاهل هذا التاريخ، وتسامح في قراءة سطحية مبتسرة للأحداث؟! ليس هذا فحسب، بل إن النظم والتشريعات التي جاء بها الإسلام تؤسس لحياة مستقرة للمؤمنين به وغير المؤمنين، بل إن القرآن الكريم وصف النبي

-صلى الله عليه وسلم – بأنه رحمةٌ للعالمين، أي : للبشرية كافة. لكن حينما يفضل طرف أن يصنع الصراع مع المسلمين، أو يتجاهل حقوقهم ؛ فإن

الإسلام يقابل ذلك بالمقاومة والمدافعة التي هي أحد مقاصد الجهاد، ومن الضروري أن يدرك الغرب أن محاصرة الخيارات الخاصة والطموح المعتدل في

العالم الإسلامي وصناعة الصراع سيرسّم الكثير من المفاهيم التي يصعب تجاوزها في المستقبل، وسيخلق مشكلة للأجيال القادمة في العالم كله.

وليس من العقلانية أن نفترض أن الذين هاجموا الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر لا يشعرون بنوع من المبررات الذاتية صنعتها فيهم ودفعتهم

إليها القرارات الأمريكية في مناطق عالمية متعددة، وإن كنا لا نرى واقعية هذه المبررات لضرب الأمن المدني ؛ لكنه استقراءٌ لنوع من العلاقة السببية بين

الأحداث والسياسات الأمريكية.

ومن جانب آخر لو افترضنا أن منفذي أحداث الحادي عشر من سبتمبر ضد الولايات المتحدة هم مجموعةٌ خاصةٌ داخل أوروبا أو الصين أو اليابان، أو

حتى مجموعة دينية من اليهود، فهل كان القرار الأمريكي سيضع لهم ولشعوبهم مواجهة بهذا الشكل القائم اليوم، كما يضعها للمسلمين !!، وهذا كله يزيد من

حجج المنفذين المفترضين ؛ والمتعاطفين معهم بظلم أمريكا للعالم الإسلامي وتعيديها عليه.

إن المفترض أن يكون هذا الحدث سبيلاً إلى تأسيس مؤسسات جديدة بين الدول والشعوب لإقامة العدل وإحقاق الحق. لتكون بدلاً لمؤسسات نشأت بعد

الحربين العالميتين كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لنزع فتيل الحرب بين الدول المستبدة التي فشلت في تحقيق العدل والأمن للشعوب المستضعفة ولم تحم

دولها لئلا تكون مسرحاً يتمدد فيه نفوذ الدول العظمى، وكم شقيت تلك الشعوب وذهبت خيراتها نهياً لتلك الدول المستبدة.

كما يجب أن يلفت الحدث أنظارنا إلى أن الإفراط في القوة مهما تعددت صورها ليس سبباً كافياً للحماية، وأن الفئة القليلة تستطيع إلحاق الأذى والأضرار

الضخمة بخصمها البالغ القوة إذا أرادت ذلك.

وقد تعلمنا من التاريخ أن الضمانات لتحقيق الأمن لا تفرض بالقوة فقط، لأن الضمانات التي تفرض بالقوة تحمل معها بذور الفشل والانهايار، وتكون

مصحوبة بالسخط والتذمر من طرف، والغطرسة والكبر من طرف آخر. أما حينما تكون الضمانات مبنية على العدل فإن فرص نجاحها تكون أكبر.

إذا كان الأمريكان يرون أن أحداث سبتمبر – التي لا يمكن تجاهلها- تشكل بالنسبة لهم منعطفاً لتحديد العلاقة بينهم وبين المسلمين بعامة ولا يريدون أن

ينسبونها للفئة التي قامت بها، فهل نلام حين نرى أن قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين وهيمنتها بدعم من الدول الكبرى على مقدرات المنطقة كان وما

يزال عاملاً أساسياً في تحديد علاقتنا بالعالم الغربي وقيمه ومؤسساته، ورسم مواقفنا تجاهه.

رابعاً: أمريكا والموقف منها

إن من المدركات لدينا اليوم أن التجمعات الشرقية في اليابان والصين تبدو أكثر تباعداً في المفاهيم مع العالم الإسلامي مما عليه الناس في الغرب، وثمة

جسور تواصل مع الغرب أكثر مما هي مع تلك المجتمعات الشرقية، وعلاقات متبادلة ومصالح مشتركة، ويفترض أن الغرب يدرك أن من الأفضل له

حدوث التوازن والاستقرار في العالم الإسلامي، وأن يحفظ أن الأرض الإسلامية قدمت له الكثير لاسيما في مجال التكوين الاقتصادي الغربي، فالغرب

هو المستفيد الأول من القوى الاقتصادية الإسلامية .

ومع هذا فإن كل فرد في العالم الإسلامي يدرك أن الصين واليابان لم تصنع للمسلمين مشكلة صراع واضحة، ولم تمارس إساءة لقضاياها ودوله ومجتمعاته

بشكل مفتوح، وفي مدركات المسلم العادي أن الشرقيين أكثر إنصافاً واعتدالاً وهدوءاً من الغربيين، هذا الشعور يصنعه الغرب نفسه في داخل الفرد في

المجتمع الإسلامي .

إن الولايات المتحدة لو اعتمدت العزلة عن العالم داخل حدودها ورفعت يدها عن القضايا المشتعلة فليس يعني المسلمين أن تكون دولة متقدمة أو ديمقراطية

أو علمانية.

و الخلاف بيننا وبين المجتمع الأمريكي ليس في قيم العدل، أو خيار الحريات ذلك أن القيم عندنا قسمان: قيم إنسانية عامة متفقة مع الفطرة وديننا يدعو

إليها، وقيم خاصة بشعب معين أثرها واختارها فنحن لا نكرهه على تركها، ذلك أن ديننا علمنا أن لا إكراه في الدين، فضلاً عن كون مجموعة منها خيارات

اجتماعية في الأصل ترتبط بالبيئة القائمة كما أننا لا نقبل أن يفرض أحد علينا تغيير قيمنا أو يصدنا عنها. ونرى أن من حقنا -كما هو من حق أي شعب-

أن نوضح حقيقة ما نؤمن به من قيم للغير من الشعوب من أجل تحقيق فهم أكثر بين شعوب الأرض، تحقيقاً للسلام العالمي، وخلق فرص استفادة للباحثين

عن الحقيقة والخير .

والولايات المتحدة الأمريكية وإن كان لها جهود في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومؤسسات أخرى شبيهة، فهي من

أكثر الدول مخالفة لغايات هذه المؤسسات ولقيم العدل والحق، ويظهر ذلك بجلاء في موقف أمريكا من القضية الفلسطينية ووقوفها الدائم مع الاحتلال

الصهيوني لأرض فلسطين وقيامها بتبرير كافة الممارسات الصهيونية المخالفة لقرارات الأمم المتحدة ودعمها بأحدث الأسلحة التي تستخدم في قتل الأطفال

والنساء والشيوخ وتهديم المنازل في الوقت الذي نرى فيه الإدارة الأمريكية تجيش الجيوش وتقود المعارك ضد دول أخرى كالعراق، بدعوى انتهاكها

لحقوق الإنسان وسياساتها العدوانية ضد جيرانها.

إن هذا السلوك رسم صورة ذهنية عن الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تحترم المنظمات الدولية كما لا تحترم المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها

الديموقراطية .

إن بعض القيم الإنسانية التي ذكرها المثقفون الأمريكيان ليست قيماً أمريكية بحتة بل إنها متعددة المصادر تشترك فيها حضارات متنوعة ومن بينها

الحضارة الإسلامية. والمسلمون وكثير غيرهم في سائر أنحاء العالم لم يروا تلك القيم فقد حجبها ممارسات الإدارة الأمريكية والصورة المثالية للتعاون لن

تتحقق إذا ظل أهل الحضارة الأمريكية على خوف دائم من أن تضعف أو تزول سيطرتهم، وعلى حرص دائم بأن لا يتطور غيرهم خصوصاً ما يسمونه

دول العالم الثالث .

خامساً: الإسلام والعلمانية

ركز موقعو الورقة الأمريكية على ضرورة فصل الدين عن الدولة، ورأوا في ذلك قيمة عالمية ينبغي على جميع شعوب الأرض قبولها، ونحن المسلمين

ننظر إلى إشكالية العلاقة بين الدين والدولة نظرة أخرى تختلف عن هذا التصور، وتصورنا يحمي إرادة الأكثرية، ويحفظ حقوقها، ويحمي كذلك حقوق

الأقلية. إن الدين الإسلامي دين شامل له أحكام تفصيلية في كافة مناحي الحياة، ويصعب أن تتكون دولة جادة ومحترمة لشعبها في البيئة الإسلامية دون أن

تتبنى أحكام هذا الدين العامة. وتبني الدولة للدين الإسلامي ليس معناه التدخل في خصوصيات الأقليات وإجبارها على التخلي عن دينها وإكراهها على

الدخول في الإسلام فقد استقر في وعي المسلم وعلم من صريح آيات القرآن أن لا إكراه في الدين. وما دعا إليه المثقفون الأمريكيون في بيانهم من ضرورة

فصل الدين عن الدولة يمثل قصوراً في فهم الدين كمكون أساس للثقافة في المجتمعات الإسلامية و نرى أنه لا يمكن تطبيقه في المجتمع المسلم لأنه يحرم

أفراده من حقهم في تطبيق أحكام حياتهم العامة ويتعدى على إرادتهم بحجة حماية الأقلية ولا يصح عقلاً أن نحمي حقوق الأقلية بحرمان الأكثرية من

حقوقها. ونرى أن الذي يعني الأقلية هو حماية حقوقها وليس التعدي على حقوق الأكثرية حيث أن التعدي على حقوق الأكثرية لا يستقيم معه السلم

الاجتماعي، وحقوق الأقلية في المجتمع المسلم مصانة.

إننا نؤمن أن الإسلام هو الحق ، ولكن من غير الممكن أن يكون العالم كله مسلماً؛ إذ ليس بمقدورنا جعله كذلك، وليس من شريعتنا أن نلزم الآخرين

بمفاهيمنا الخاصة، هذا هو خيارنا الشرعي. لكن الشيء الذي يجب أن نقوم به هو شرح رسالة الإسلام التي هي هداية ورحمة للبشرية كلها، وإن كنا لا

نغفل عن ضرورات الواقع البشري والحاجة لمداخلة العوائق التي تحول بين الناس وبين تفهم هذه الرسالة ثم تبنيتها بمحض إرادتهم دون إلزام.

إن المسلمين من حقهم أن يكونوا متمسكين بدينهم وقيمه وتعليماته، هذا خيار من الصعب محاولة تعويقه ؛ لكننا نقدم المفهوم الوسطي المعتدل، ونسعى

لإشاعته، وسيجد العالم الغربي فيه فرقاً كبيراً عن المفاهيم والتصورات التي يحملها عن الإسلام، هذا إذا كان جاداً في الاعتراف بنا وديننا ومقدراتنا، أو -

على أقل تقدير - في القراءة المنصفة لحقيقة ديننا ومعرفة قيمنا.

إن الإسلام ليس عدواً للحضارة؛ لكنه يرفض الاستخدام السلبي لها. والإسلام ليس عدواً لحقوق الإنسان أو الحريات، ولكن الإسلام يرفض تحويل الحرية

والحقوق إلى أداة للصراع، كما يرفض اعتماد رؤية ثقافية محددة على أنها القانون العالمي الذي يجب تعميمه بالإكراه. بل إن الإصرار في فرض هذه

الرؤية ولو كانت تصور على أنها تسامح ديني، لا يقل تطرفاً عما تقع فيه المجموعات المتشددة دينياً.

ومصادرة حق الآخرين في الاختيار تعني بالضرورة اختيار الصراع، وهذا هو المحرك الذي يستفز قوى المقاومة، ويجب أن يدرك الغرب أن إلحاق

الأذى قد لا يتطلب الكثير، وأن صناعة الدمار هي أقل الصناعات تقنية في العالم، ويمكن أن يمارس بطرائق غير قابلة للمحاصرة، لكن ذلك سيولد له ألواناً

من التطرف متزايدة داخل كل المجموعات الحضارية، بما فيها المتبينة لفصل الدين عن الدولة، بل ربما تكون الأكثر احترافاً لهذا التطرف .

سادساً: الحرب العادلة والإرهاب

إن الغرب يتحدث كثيراً عن مشكلة الإرهاب والتطرف، ومن وجهة نظرنا فإن هذه مشكلة جادة في العالم، ويفترض أن تكون هنالك مشاريع متعددة

لمعالجتها، لكننا نود التأكيد على الحقائق التالية، التي يبدو لنا أنها عقلانية قبل كل شيء:

الحقيقة الأولى: أن التطرف ليس خاصاً بالمفهوم الديني ، بل ثمة أشكال من التطرف السياسي والاقتصادي والإعلامي يفترض أن تحظى بنفس الاهتمام

لأنها تمارس مصادرة لمبادئ الأخلاق وأنظمة الحقوق في العالم.

وأيضاً فإن التطرف الديني ليس مرتبطاً بديانة معينة وإن كنا نعترف بأشكال متطرفة مرتبطة ببعض المسلمين كغيرهم؛ لكننا على وعي أن كل التجمعات

الدينية في العالم يوجد فيها أشكال متطرفة، وقرّاء الفكر والديانات والثقافات يَعمُونَ هذه الحقيقة. إنه ليس من العقل ولا العدل الإلحاح غير العقلاني على

قضية التطرف الإسلامي وصناعة مشروع الاستفزاز له دون المعالجة الحقوقية لكل أشكال التطرف في العالم الديني وغير الديني .

الحقيقة الثانية : حين نؤمن أن العالم يواجه مشكلة الإرهاب والتطرف بالمفهوم الشامل الذي ذكرناه، فكذلك ينبغي أن نقدر أن ثمة مجموعة من المشاكل

يواجهها العالم في: الحقوق، والحريات، والأوليات الإنسانية (التعليمية، والصحية، والغذائية، والأخلاقية) يفترض أن تحظى باهتمامنا.

إننا على إدراك أن كثيراً من التجمعات الإسلامية المتشددة -كما توصف - لم تُردُ أن تكون كذلك في أولى خطواتها ؛ لكنها وضعت في هذه الدائرة تحت

سلطة سياسية، أو عسكرية، أو إعلامية تلاحقها وتحاصر قنواتها في التعبير السلمي، و تمتلك إلغاء فرص الاعتدال، وضرب نظام الحقوق، وهذا هو الدافع

الأكبر للتشدد في التجمعات والحركات الإسلامية. ونحن على إدراك أن هذا التشكيل يقع اليوم تحت رعاية المشروع الغربي نفسه باسم ((مكافحة

الإرهاب)).

إن الاستقرار أساس الحقوق والحرية في العالم؛ وحين نحرم الناس من الاستقرار ونفرض عليهم أن يعيشوا في دوامة من القلق والفقر والصيم فإنهم قد

يتصرفون بطريقة غير أخلاقية، والواقع المرّ هو الذي يصنع القرارات، بل هو الذي يصنع الفكرة أحياناً . وحين ينتظر الناس طويلاً قبل أن ينالوا شيئاً

من حقوقهم فمن المرجح أنهم سيتصرفون في فترة الانتظار بطريقة يصعب التنبؤ بها أو تقدير عواقبها .

إننا ندعو إلى انفتاح جاد من الغرب على الإسلام، وقراءة مشاريعه، والتعامل بهدوء مع الواقع الإسلامي، وأن يُجري الغرب مراجعة جادة في الموقف من

الإسلام، وندعوه كذلك إلى فتح قنوات حوار بين النخب المثقفة الممثلة لتيار الإسلام العريض وبين المفكرين وصناع القرار في الغرب.

من المهم أن يدرك الغرب أن غالبية الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي وغيره تمتلك قدرّاً ذاتياً من الاعتدال، من المهم المحافظة عليه، وفرض نظام

الحقوق لهذه المجموعات العاملة بهدوء، وعدم صناعة الاستفزاز أو السماح به من أي طرف وتحت أي مبرر؛ حتى يمكن مراجعة التصرفات بعقلانية

وأمانة.

إننا معنيون بالحملة على الإرهاب سواءً أتى من مسلمين أو غير مسلمين لكن ما دام الأمر مستنداً إلى قيم وأخلاقيات فلماذا لم يُذكر المتطرفون الآخرون؟

ولماذا لم يذكر الفلسطينيين الذي يتعرضون وبخاصة هذه الأيام لأبشع أنواع الإرهاب من هدم المدن والمخيمات والقتل الجماعي والحصار الخانق للمدنيين

الأبرياء ، وكل ذلك لا يمارسه ضدّهم أفراد أو منظمة سرية بل دولة عضو في الأمم المتحدة، هي دولة إسرائيل .  
وإذا كان الهدف استئصال الإرهاب من جذوره فإن الوسيلة الملائمة ليس الحرب الشاملة بل السلام العادل وهذا ما يبحث عنه العالم في فلسطين وغير فلسطينين .

إن الإرهاب بالمعنى الاصطلاحي الشائع اليوم إنما هو صورة واحدة من صور الاعتداء الظالم على الأنفس والممتلكات، وإنه لمن العمى الأخلاقي أن يركز

على صورة واحدة من صور الاعتداء الظالم ويغض الطرف عن صورها الأخرى حتى لو كانت أكثر بشاعة وأكثر إزهاقا للنفوس وإفسادا في الأرض،

بطريقة انتقائية ، ذات معيار مزدوج .

الحقيقة الثالثة: إن افتعال الصراع لا يصنع الأفضل بالضرورة لأي من الطرفين المتصارعين، والذين يمثلون الصراع ليسوا دائماً هم الأفضل لتمثيل هذا

التجمع أو ذلك. ولا شيء يبعد شيخ الصدام كما يفعله العدل ورعاية الحقوق والالتزام بالقيم والأخلاق حتى في الحروب إذا اضطررنا إليها.

إن إدارة الصراع في التجمعات الغربية تنطلق من رعاية المصالح القومية إن لم نقل الفتوية والمحافضة عليها ولو على حساب حقوق الآخرين، والحق أن

هذه السياسة هي التي تصنع التهديدات الخطيرة للأمن المدني ليس للغرب فحسب، بل للعالم كله، فضلاً عن كونها تصنع الأوضاع المأساوية للإنسانية.

ورجال إدارة الصراع في العالم إنما يستعدون الجماهير ضدّهم بقراراتهم وسياساتهم، ويجب أن نقوم في دائرة العلم والفكر بمراقبة هذه التصرفات،

والمحافظة على مجتمعاتنا المدنية وحقوقها وأمنها المدني. ويجب أن ندرك أن سيطرة إدارة الصراع في العالم ستقود لصناعة الأسوأ للواقع وللأجيال

القادمة التي ستواجه آثار حساباتنا الخاصة. نعم ! علينا أن نتفاعل، لكن علينا - أيضاً - أن نكون واضحين في مراقبة التصرفات وإدراك أثارها.

لقد بات الأمن المدني مهدداً في العالم في ظل التسابق للصراع ورسم مشاريعه. ودورنا أن نتجاوز الشعارات وندرك أن إدارة الصراع في الغرب وفي

الولايات المتحدة بالدرجة الأولى تمارس تقويضاً للأمن المدني في العالم باسم مكافحة الإرهاب، وأعداد الضحايا المدنيين في أفغانستان جراء القصف

الأمريكي تتزايد دون أن تظهر الإدارة الأمريكية أي نوع من أنواع الضبط الأخلاقي والقيمي لحربها "العادلة" كما تسميها. وذلك - في الواقع - أشبه ما

يكون بتوفير الأجواء وإعطاء المبررات الجديدة لمزيد من المصادمات هنا وهناك، ولئن كان الغرب يعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر تتجه لزعزعة

الأمن المدني في الغرب فمن الممكن أن نشاركه الشعور وحتى الموقف في رفض ضرب الأمن المدني في العالم، لكن من المهم أن يدرك الغرب أن الأمن

المدني في العالم الإسلامي لم يشهد استقراراً من عقود كثيرة، وكثير من التعويق للأمن المدني كان تحت مظلة الغرب، وربما ممارساته المباشرة.

آن أن يدرك الغرب أن استخدام دائرة القوة العسكرية أو الإعلامية لا يعطي ضماناً صادقاً للمستقبل، فكثيراً ما تتجه الأمور بأشكال مفاجئة وغير خاصة

لقانون الحسابات، وكان أحداث الحادي عشر من سبتمبر تختصر مسافات واسعة في هذه المعادلة.

ولذا فإن إيجاد مساحة أوسع للحوار، وتبادل الرأي يلتقي فيها أهل الفكر والعلم والثقافة هي - من وجهة نظرنا - البديل للغة العنف والتدمير، وهذا هو

دافعنا لكتابة هذه الورقة وإدارة هذا الحوار.

1. د. أ.د./ إبراهيم بن محمد الشهبان أستاذ مشارك بكلية الزراعة بجامعة الملك سعود.
2. د./ إبراهيم بن حماد الريس عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود.
3. أ.د./ إبراهيم الفايز أستاذ مشارك بكلية الشريعة - جامعة الإمام.
4. د. إبراهيم بن صالح السلامة كلية الزراعة - جامعة الملك سعود.
5. د. إبراهيم عبد الله اللاحم أستاذ الحديث بجامعة الإمام.
6. د. إبراهيم الجمعان مستشفى الملك فهد.
7. الأستاذ / إبراهيم بن عبد الرحمن البليهي مفكر وكاتب معروف.
8. د./ إبراهيم بن عبد الله الدويش داعية وعضو هيئة التدريس بكلية المعلمين .
9. د./ أحمد بن سعيد درباس دكتوراه من جامعة ميتشيجان وأستاذ مشارك .
10. د./ أحمد العمير استشاري في مستشفى الملك فهد.
11. أ.د./ أحمد بن عثمان التويجري عضو مجلس الشورى.
12. د. /أحمد بن راشد السعيد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود.
13. د. أحمد بن إبراهيم التركي أستاذ الأحياء الدقيقة بكلية الزراعة - جامعة الملك سعود.
14. د. أحمد بن محمد الشعان أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة الإمام.
15. د/ أسماء الحسين أستاذة علم النفس بكلية التربية.
16. د./ أفرح الحميصي الأستاذة بقسم الدراسات الإسلامية بكلية البنات.
17. د./ أميمة بنت أحمد الجلاهمة أستاذ الأديان المقارنة - جامعة الملك فيصل.
18. الأستاذ/ ثامر الميمان مؤلف وصحفي.
19. الأستاذ/ جميل فارسي شيخ الجوهري بجدة وكاتب صحفي.
20. د./ جواهر بنت محمد بن سلطان محاضرة ومشرفة تربوية.
21. الأستاذة جواهر بنت عبدالرحمن الجريسي موجهة تربوية.
22. الأستاذة: جواهر بنت محمد الخثلان رئاسة تعليم البنات.
23. د. حسن القحطاني استشاري بمستشفى الملك فهد.
24. د. حسن بن صالح الحميد أستاذ التفسير بجامعة الإمام سابقاً.
25. د. حمد بن إبراهيم الحيدري أستاذ الفقه بجامعة الإمام.
26. أ. حمد بن عبدالعزيز بن عبد المحسن التويجري رجل أعمال.
27. أ.د./ الشريف حمزة الفعر أستاذ بكلية الشريعة بجامعة أم القرى.
28. د./ خالد القاسم الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود .
29. د./ خالد بن عبد الرحمن العجمي أستاذ اللغة العربية المساعد في جامعة الإمام .
30. أ.د./ خالد بن عبد الله الدويش أستاذ الهندسة الكهربائية بجامعة الملك سعود.
31. الدكتورة خديجة عبد الماجد مفكرة ومنتقة سعودية .
32. د./ خالد بن محمد السليمان أستاذ الهندسة الميكانيكية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
33. د. خالد بن فهد العودة أستاذ أصول التربية بجامعة الإمام.
34. د./ خالد بن ناصر الرضيمن أستاذ بكلية الزراعة بجامعة الملك سعود.
35. د./ خالد بن علي المشيقح أستاذ الفقه بجامعة الإمام.
36. د./ رياض بن محمد المسيميري أستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الإمام.
37. د./ رقية المحارب الأستاذة بقسم الدراسات الإسلامية بكلية البنات.
38. د./ راشد العليوي أستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام.

39. د./ زينب الدخيل الأستاذة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام.
40. الأستاذة/ سهيلة زين العابدين كاتبة إسلامية .
41. أ.د. / سعد بن عبد الكريم الشدوخي أستاذ التربية بجامعة الإمام .
42. د./ سالم سحاب دكتوراه في الرياضيات وكاتب صحفي في جريدة المدينة .
43. د.سعاد جابر أستاذ مشارك طب أطفال في كلية الطب جامعة الملك عبد العزيز في جدة.
44. د./ سعيد بن ناصر الغامدي أستاذ العقيدة بجامعة الملك خالد
45. د./ سليمان بن قاسم العيد أستاذ بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود.
46. د./ سامي السويلم عضو الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
47. أ.د./ سعود الفينيسان أستاذ التفسير وعميد كلية الشريعة بجامعة الإمام -سابقاً-.
48. د./ سعود بن خلف الديحان باحث علمي في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية .
49. الشيخ/ سامي الماجد عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة الإمام.
50. الشيخ/ سلمان بن فهد العودة عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بجامعة الإمام -سابقاً- والمشرف العام على موقع الإسلام اليوم.
51. الدكتور/ سلطان بن خالد بن حثلين أستاذ الدراسات الإسلامية - جامعة الملك فهد.
52. الأستاذة/ سارة بنت محمد الخثلان كاتبة وشاعرة.
53. الشيخ / سليمان بن إبراهيم الرشودي محامي وقاضي سابق .
54. أ.د./ سليمان بن عبد العزيز يحيى عميد كلية الزراعة والطب البيطري بجامعة الملك سعود
55. د.: سليمان الرشودي مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
56. الشيخ / سليمان الماجد القاضي بمحكمة الأحساء.
57. د/سفر بن عبد الرحمن الحوالي رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى -سابقاً.
58. أ.د./ صالح محمد السلطان الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام.
59. أ.د. صالح بن سليمان الوهبي الأستاذ المشارك بكلية الآداب جامعة الملك سعود والأمين العام المساعد للدعوة العالمية للشباب الإسلامي.
60. . أ.د./ صالح بن عبد الله اللاحم أستاذ الفقه بجامعة الإمام
61. د./ صالح بن عبد العزيز التويجري أستاذ العقيدة بجامعة الإمام.
62. الشيخ / طارق بن عبد الرحمن الحواس أستاذ الشريعة بجامعة الإمام.
63. د. عايض بن عبد الله القرني أستاذ الحديث بجامعة الإمام سابقاً.
64. د./عبد المحسن هلال أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أم القرى.
65. د./ عبد الله مئاع كاتب وناشر ورئيس تحرير سابق في (إقرأ) ومجلة الإعلام والاتصال.
66. د./ عمر بن عبد الله كامل كاتب وباحث سعودي .
67. أ. عمر جستنية كاتب وباحث سعودي .
68. الشيخ/ عبد العزيز بن محمد القاسم محام وقاض سابق.
69. أ. عبد الله بن عبد العزيز بن عبد المحسن التويجري رجل أعمال.
70. د./ عبد الله بن ناصر الصبيح أستاذ علم النفس المشارك بجامعة الإمام .
71. أ.د./ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان أستاذ العقيدة بجامعة الإمام وعميد كلية أصول الدين -سابقاً-.
72. أ.د./ عبد الله بن وكيّل الشيخ أستاذ الحديث المشارك بقسم السنة بكلية أصول الدين.
73. د./ عبد الوهاب بن ناصر الطريبي أستاذ بكلية أصول الدين - سابقاً - والمشرف العلمي على موقع الإسلام اليوم.
74. د./ عبد الله الخلف أستاذ مساعد في معهد الإدارة العامة بالرياض.
75. د./ عوض بن محمد القرني أستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام -سابقاً- وكاتب ومحامٍ .
76. د./ عمران العمراني أستاذ جامعي.
77. د./ عبد الرحمن بن عبد الله الشميري أستاذ بكلية الشريعة بجامعة أم القرى.
78. د./ علي با دحج أستاذ بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز.
79. الأستاذ/ عبد الكريم الجهيمان كاتب وصحفي ومفكر معروف.
80. د. عبد الكريم بن إبراهيم السلوم أستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام.
81. أ.د. عبد الرحمن الزبيدي أستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام.
82. أ.د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي أستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام.
83. د.عمر المديفر رئيس قسم الطب النفسي بمستشفى الملك فهد .
84. أ.د. عبد العزيز بن ناصر المانع أستاذ الأدب العربي قسم اللغة العربية جامعة الملك سعود.

85. أ.د. عبد الله بن نافع آل شارع أستاذ علم النفس ووكيل جامعة الملك سعود - سابقاً - ورئيس مكتب النافع للاستشارات التعليمية .
86. د./ عبد الرحمن بن هادي الشمراني أستاذ مساعد في كلية الآداب بجامعة الملك سعود.
87. د. عبدالله الحجاج أستاذي بمستشفى الملك فهد.
88. د. عبد الله بن سعود البشر عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود.
89. د. عبدالعزيز بن إبراهيم العمري أستاذ التاريخ بجامعة الإمام.
90. الشيخ/ عبد العزيز الوشيقي القاضي بالمحكمة الكبرى بالرياض.
91. د. عبدالعزيز الفدا أستاذي بمستشفى الملك فهد.
92. د. / عبدالرحمن بن عبداللطيف العصيل أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك فهد
93. الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز يحيى مساعد الأمين العام للدعوة الإسلامية.
94. د. عبدالله الزايدي أستاذ بكلية الشريعة بجامعة الإمام.
95. الشيخ/ عبد الرحمن بن عبد العزيز المجيدل عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بجامعة الإمام .
96. أ.د. عبد القادر بن عبد الرحمن الحيدر كلية الطب- جامعة الملك سعود.
97. د. عبد الله بن عبد الكريم العثيم أستاذ التطوير التربوي بجامعة الإمام.
98. د. عبد الله بن علي الجعثنين أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الإمام سابقاً .
99. د. عمر عبد الله السويلم أستاذ الهندسة الكهربائية المساعد كلية الهندسة جامعة الملك فهد للبترول.
100. الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين عضو الإفتاء سابقاً .
101. د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين أستاذ بكلية الشريعة جامعة الإمام.
102. أ.د. عبد الرحمن بن صالح الخليفة أستاذ كلية الزراعة - جامعة الملك سعود.
103. د. عبد الله بن حمد السكاكر أستاذ الفقه بجامعة الإمام.
104. د. عبد العزيز بن صالح الصمعاني أستاذ للغويات بالكلية التقنية.
105. الأستاذ / فائز بن صالح محمد جمال كاتب صحفي في جريدتي الندوة والمدينة .
106. د. فهد بن محمد الرميان أستاذ في خصوبة التربة والأسمدة - كلية الزراعة جامعة الملك سعود.
107. د. فهد بن صالح الفلاج أستاذ بكلية التقنية جامعة إندينا بنسلفانيا.
108. د./ لولوه المطرودي الأستاذة بكلية الشريعة بجامعة الإمام .
109. الشيخ محمد بن مرزوق المعيتق قاضي تمييز ورئيس محكمة الزلفي سابقاً .
110. الشيخ محمد بن صالح العلي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام.
111. أ. محمد بن عبدالعزيز بن عبد المحسن التويجري رجل أعمال.
112. الأستاذ / محمد صلاح الدين الدندراوي صحفي وناشر.
113. أ.د. محمد بن صالح الفوزان أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية المعلمين.
114. د. محمد بن سعيد فارسي دكتوراه هندسة معمارية وأمين مدينة جدة - سابقاً .
115. الأستاذ/ محمد سعيد طيّب محام وناشر وناشط سياسي .
116. الشيخ/ محمد بن عبد العزيز العامر القاضي بمحكمة جدة.
117. الشيخ/ محمد بن سليمان المسعود القاضي بمحكمة جدة.
118. أ.د. محمد بن أحمد الصالح أستاذ الدراسات العليا بكلية الشريعة وعضو المجلس العلمي بجامعة الإمام.
119. الشيخ/ محمد بن صالح الدحيم القاضي بمحكمة الليث.
120. الأستاذ/ محمد بن حمد المنيع عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة بجامعة الملك سعود.
121. د. محسن بن حسين العواجي أستاذ مشارك علوم التربية والمؤسس والمشرّف على منتدى الوسطية .
122. أ.د. محمد بن سليمان السديس أستاذ الأدب العربي قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة الملك سعود.
123. د. محمد بن عبد الرحمن الحضيف كاتب وأكاديمي وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود - سابقاً .
124. د. مانع بن حماد الجهني عضو مجلس الشورى والأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي.
125. أ.د. مرزوق بن صنيان بن تنباك أستاذ الأدب العربي، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
126. أ.د. منصور بن إبراهيم الحازمي أستاذ الأدب العربي الحديث، جامعة الملك سعود.
127. د. مالك بن إبراهيم الأحمد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود.
128. د. محمد بن سعود البشر عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام.
129. د. محمد بن ناصر الجعوان صاحب ومدير مدارس حنين.
130. الأستاذة/ منى بنت إبراهيم المديهش محاضرة بكلية اللغة العربية - جامعة الإمام .
131. الشيخ/ محمد بن صالح بن سلطان رجل أعمال ورئيس مجلس إدارة مؤسسة اليمامة الصحفية.
132. د. مهدي الحكمي أستاذ جامعي ومشرّف على المكتب الإقليمي للندوة العالمية بجيزان وإعلامي.
133. د./ محمد الوهيبي أستاذ العقيدة بجامعة الملك سعود.
134. د. محمد عمر جمجوم أستاذ الهندسة المدينة وأمين عام جامعة الملك عبد العزيز - سابقاً .

135. د./ محمد عمر زبير مدير عام جامعة الملك عبد العزيز - سابقاً .
136. د. محمد بن عبد الله الشمrani أستاذ الفقه بجامعة الملك سعود.
137. د. محمد عبداللطيف أستاذي بمستشفى الملك فهد.
138. د. محمد الزويد أستاذي بمستشفى الملك فهد.
139. د. محمد بن سليمان البراك جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
140. د. محمد العريني أستاذي بمستشفى الملك فهد.
141. د. محمد بن عبد الله المحميد رئيس قسم الفقه سابقاً جامعة الإمام.
142. د. محمد عبد العزيز العوهلي أستاذ الفيزياء المشارك بكلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول.
143. د. محمد بن سليمان الفوزان أستاذ الحديث بجامعة الإمام.
144. د. محمد بن علي السويد رئيس قسم اللغة الإنجليزية بجامعة الإمام.
145. د. نوره السعد أستاذ مساعد في كلية الآداب قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز.
146. الأستاذة/ نوره بنت عبد العزيز الخريجي
147. أ.د. ناصر بن سعد الرشيد أستاذ الأدب العربي بجامعة الملك سعود.
148. د. ناصر بن مسفر الزهراني عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى.
149. أ.د./ ناصر بن عبد الكريم العقل أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود
150. د. نبيه بن عبد الرحمن الجبر أستاذ بقسم المحاسبة بجامعة الملك سعود.
151. أ.د. ناصر بن سليمان العمر أستاذ التفسير بجامعة الإمام سابقاً.
152. د. يوسف العوله أستاذي بمستشفى الملك فهد.
153. أحمد بن عبد الرحمن الصويان رئيس تحرير مجلة البيان